التصريح الصحفي لجمعية الشفافية الكويتية
بشأن نتائج

مؤشر مدركات الفساد 2013

صادر عن منظمة الشفافية الدولية

3 ديسمبر 2013

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد العالمي للسنة الـ18 على التوالي، ويقيس مؤشر 2013 ترتيب 177 دولة وذلك بناءا على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام.

- إن مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركّب، وهو عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات التي تتناول الفساد، والتي يتم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات البحثية ذات السمعة الطيبة. ويعتبر مؤشر مدركات الفساد من أوسع مؤشرات الفساد انتشاراً على مستوى العالم.

- يشير مؤشر مدركات الفساد إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي، في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديدا على فساد المسئولين، موظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين. وهو بمثابة تحذير من أن إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة، هي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

- يتدرج المقياس من 0 إلى 100 ، حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

ما هي مصادر بيانات مؤشر مدركات الفساد؟

- يعتمد مؤشر مدركات الفساد للعام 2013 على مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة في مجال تحليل مناخ الحوكمة والأعمال . وتستند مصادر المعلومات التي يجري استخدامها لمؤشر مدركات الفساد للعام 2013 على البيانات التي جرى جمعها خلال الشهور ال 24 الماضية .

- وتعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات(13 مصدر للمعلومات) بالتفصيل لضمان استيفاء المصادر المستخدمة معايير الجودة الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية.

- يعتمد مؤشر مدركات الفساد على أراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات الدولية في تقييم الدول.

النتائج العامة لمؤشر 2013:

- جاءت كل من الدانمارك ونيوزيلندا في المرتبة الأولى لمؤشر عام 2013 ، فهما صاحبتا أعلى ترتيب ، إذ حصلتا على 91 نقطة (من100)، وهي نتيجة عززتها صلاحية الوصول إلى أنظمة المعلومات وإتباع قواعد حاكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة. وقالت هوغيت لابيل – رئيسة منظمة الشفافية الدولية إلى أن الدول صاحبة أعلى الدرجات تُظهر بوضوح كيف أن الشفافية تدعم المساءلة وأنها قادرة على وقف الفساد، وأضافت أيضا أن تلك الدول صاحبة أعلى الدرجات ما زالت تواجه مشكلات مثل السيطرة على مؤسسات الدولة لتحقيق مآرب خاصة، والفساد في تمويل الحملات الانتخابية، وفي الإشراف على العقود العامة الكبيرة، وهي من مخاطر الفساد الكبرى حتى الآن.

- وفي المقابل، جاءت كل من أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال في ذيل التصنيف مجددًا؛ فقد حصلوا على أسوأ النتائج هذا العام ، إذ أحرزت كل منهم على 8 نقاط فقط (من100). فانعدام المساءلة للقيادات في تلك الدول وضعف المؤسسات العامة فيها إنما يؤكدان ضرورة اتخاذ موقف أكثر صرامة بكثير في مواجهة الفساد.

- أكثر من ثلثي الدول (البالغ عددها 177 دولة) المشمولة في المؤشر لعام 2013 أحرزت أقل من مستوى 50 نقطة، وفق مقياس يبدأ من صفر (للدول الأكثر فسادًا) إلى مائة (دول نظيفة للغاية)، لتتأكد بذلك حاجة المؤسسات العامة إلى التزام المزيد من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسئولين النافذين.

- أغلب دول الربيع العربي ترتيبها في النصف السفلي للمؤشر، وبنقاط أقل من 40% وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الرشوة والمحسوبية والواسطة مترسخة بعمق في الحياة اليومية لتلك الدول، حتى أن قوانين مكافحة الفساد الموجودة ليس لها تأثير يذكر.

ما هي الدول التي تحسنت/تدهورت على مؤشر مدركات الفساد هذا العام؟

- أكثر الدول تحسناً هذا العام هي بروناي، لاوس، ميانمار، السنغال، نيبال، إستونيا، اليونان، ليسوثو و لاتفيا.
- أما أكثر الدول تدهوراً هي إريتريا، غامبيا، غينيا بيساو، ليبيا، مالي، موريشيوس، إسبانيا، سوريا، اليمن، أستراليا، أيسلندا، سلوفينيا، غواتاملا ، مدغشقر و جمهورية الكونغو.

- "يُظهر مؤشر مدركات الفساد 2013 أن جميع الدول ما زالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية؛ من إصدار التراخيص المحلية وحتى إنفاذ القوانين واللوائح" - هوغيت لابيل/ رئيسة الشفافية الدولية.

الدول التي حصلت على المراكز الخمسة الأولى:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
1	الدانمرك	**91**
1	نيوزيلندا	**91**
3	فنلندا	**89**
3	السويد	**89**
5	النرويج	**86**
5	سنغافورة	**86**

الدول التي حصلت على المراكز الخمسة الأخيرة:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
171	العراق	**16**
172	ليبيا	**15**
173	جنوب السودان	**14**
174	السودان	**11**
175	أفغانستان	**8**
175	كوريا الشمالية	**8**
175	الصومال	**8**

هذه النتائج تبين بأن البلدان الأكثر فساداً هي المُصَابة بالنزاعات طويلة المدى، والتي مزّقتْ البنية التحتية للحكم، ومن المؤسف ان تكون خمسة من الدول الإسلامية في ذيل قائمة المؤشر.

فساد القطاع العام يهدد بتقويض المبادرات العالمية

أفادت منظمة الشفافية الدولية أن الفساد في القطاع العام ما زال من بين أكبر التحديات العالمية، لا سيما في مجالات مثل الأحزاب السياسية والشرطة ونظم القضاء .يجب أن تكون المؤسسات العمومية أكثر انفتاحاً فيما يخص عملها وأنشطتها وأن يكون المسؤولين أكثر شفافية في صناعة القرار .ما زال من الصعب للغاية التحقيق في الفساد وملاحقة المسؤولين عنه أمام القضاء.
وقالت هوغيت لابيل : حان الوقت لوقف من يفلتون بالفساد . إن الثغرات القانونية وغياب الإرادة السياسية في الحكومات تيسر من الفساد المحلي والفساد العابر للحدود، وتستدعي جهودنا المتضافرة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على الفساد"

استئصال الفساد يتطلب ـ وفقا لمنظمة الشفافية الدولية ـ مجموعة من الإجراءات:

1) إشراف قوي من البرلمان.
2) قضاء قوي ومستقل.
3) قانون نافذ يمنع تعارض المصالح ويمنع استخدام المؤسسات لتحقيق منافع خاصة.
4) تطبيق صارم وفاعل للقانون.
5) تضمين إجراءات مكافحة الفساد في صنع القرارات العامة.
6) التزام المزيد من الشفافية حيال الإنفاق العام والعقود العامة.
7) توسيع نطاق مساءلة الجهات العامة أمام الشعب.
8) شفافية في الميزانيات العامّة.
9) الإعلام المستقل.
10) مجتمع مدني حيوي.
11) شفافية في الحصول على المعلومات.

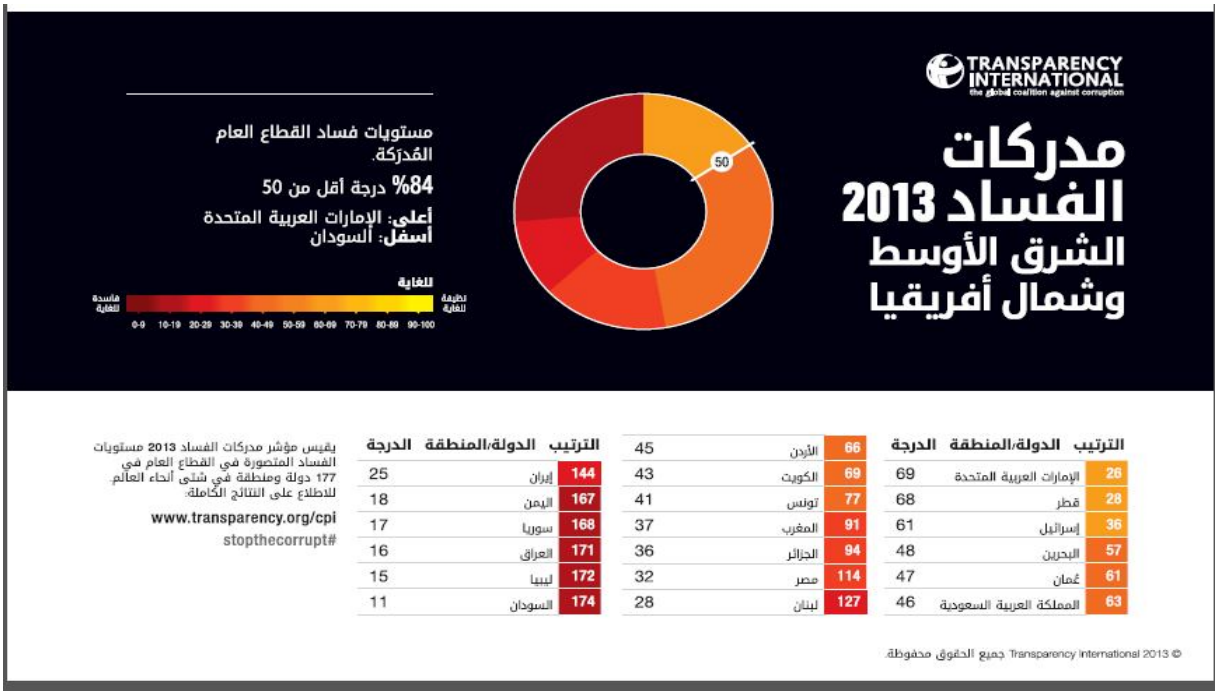

نتائـــج الـــدول العربيـــة في مؤشر مدركات الفساد العالمي

في العامين 2012 و 2013

(صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(مائة) نقطة تشير إلى نظيف جدا.

ترتيب الدول العربية	2013 (جديد)			التغير	2012		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 نقطة		الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 نقطة
الإمارات	26	1	69	▲	27	1	68
قطر	28	2	68	=	27	1	68
البحرين	57	3	48	▼	53	3	51
عمان	61	4	47	=	61	5	47
السعودية	63	5	46	▲	66	6	44
الأردن	66	6	45	▼	58	4	48
الكويت	**69**	**7**	**43**	▼	**66**	**6**	**44**
تونس	77	8	41	=	75	8	41
المغرب	91	9	37	=	88	9	37
الجزائر	94	10	36	▲	105	11	34
جيبوتي	94	10	36	=	94	10	36
مصر	114	12	32	=	118	12	32
موريتانيا	119	13	30	▼	123	13	31
لبنان	127	14	28	▼	128	14	30
اليمن	167	15	18	▼	156	16	23
سوريا	168	16	17	▼	144	15	26
العراق	171	17	16	▼	169	18	18
ليبيا	172	18	15	▼	160	17	21
السودان	174	19	11	▼	173	19	13
الصومال	175	20	8	=	174	20	8

دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	5.3	35	4	5
2004	4.6	44	7	5
2005	4.7	45	7	5
2006	4.8	46	6	5
2007	4.3	60	6	5
2008	4.3	65	7	5
2009	4.1	66	8	6
2010	4.5	54	7	6
2011	4.6	54	5	5
2012	44 من 100	66	6	6
2013	43 من 100	69	7	6

ملاحظات عامة على نتائج دول الخليج:

1) يلاحظ بأن الدول الخليجية هي التي تصدرت المقدمة في الترتيب على بقية الدول العربية، ودخلت الاردن معهم.

2) على المستوى الخليجي لوحظ تحسن درجة كل من الإمارات (المركز الأول عربيا وخليجيا) والسعودية، في حين تراجعت درجة كل من البحرين والكويت. واما عمان وقطر فحافظتا على درجتيهما.

3) تراجع ترتيب الكويت عالميا من 66 إلى 69 (من أصل 177 دولة مشمولة في المؤشر) ، حيث انخفضت درجة الكويت من 44 إلى 43 نقطة (من 100). كما تراجع ترتيب الكويت على مستوى الدول العربية من السادسة إلى السابعة، وعلى مستوى دول الخليج العربية فقد بقيت وحدها الأخيرة

لماذا لم يتحسن ترتيب الكويت في المؤشر؟

في تحليل جمعية الشافية الكويتية لنتائج الكويت في مؤشر مدركات الفساد حيث تراجعت على الصعيد الدولي، نود الإشارة إلى ما يلي:

1) غياب أي جهود ملموسة تبذل لتحسين مستوى الشفافية والنزاهة باستثناء انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد التي لم تباشر أعمالها خلال فترة التقييم.
2) يعزى سبب تراجع ترتيب الكويت من 66 عالميا إلى 69 إلى غياب الشفافية وضعف تطبيق القانون بعدالة على الجميع و كذلك التردد في محاسبة المخالفين.
3) عند مقارنة نتائج الدول الخليجية التي احتلت الكويت الموقع الأخير فيما بينها، فإننا نصل الى نتيجة مفادها ان الديمقراطية الكويتية بشكلها الحالي - وهي الأقدم خليجيا مع غياب الديمقراطية في بعضها - جعلها جزء من المشكلة بدلا من قيامها بتعزيز الحكم الرشيد.
اننا على قناعة بضرورة تقييم التجربة الديمقراطية الكويتية وتحليل أسباب تفشي الفساد في الكويت ووضع الحلول لتكون الديمقراطية الكويتية سبيلا لنزاهة العمل الحكومي والعمل البرلماني.
4) قيام المجتمع المدني الكويتي بتقديم الكثير من الحلول لمجموعة كبيرة من مسببات الفساد، واستقبال المسؤولين لهم والاستماع اليهم، دون ان يكون لذلك اثر ملموس على ارض الواقع المرير في الجهات العامة، حيث لا يعتبر شأن مكافحة الفساد أولوية حقيقية لدى طرفي الحكومة والبرلمان، رغم الاستخدام الواسع لتلك الشعارات الجميلة كالشفافية ومكافحة الفساد في مختلف المناسبات.

واجبات لتحسين الشفافية والنزاهة وقواعد الحكم الرشيد في الكويت

1) مراجعة وتطوير "الديمقراطية الكويتية" حتى تكون عنصر هام في تمكين "الحكم الرشيد" وما يحتويه من قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة، وقد قدمت جمعية الشفافية مجموعة من اقتراحات القوانين في هذا الشأن منها:
   - إقرار قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.
   - إقرار قانون الهيئة العامة للديمقراطية.
2) ضرورة إقرار عدد من القوانين التي تحقق الشفافية وتعزز النزاهة، وهي على النحو التالي:
   - إقرار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.
   - إقرار قانون حق الاطلاع وحرية الحصول على المعلومات.
3) إقرار قوانين أخرى، ومنها:
   - قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية.
   - تعديل قانون المناقصات العامة.
4) يجب تفعيل وإنفاذ القوانين الحالية دون استثناء أو إبطاء.
5) أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة للجهات الحكومية، من خلال انشاء "مكتب النزاهة" في كل جهة عامة، والذي قدمت الجمعية مشروع بشأنه للحكومة.
6) أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة للجهات الحكومية.

فكرة مختصرة عن منهجية مؤشر مدركات الفساد

المنهجية:

يجمَّع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر توفر مدركات المشتغلين بالأعمال التجارية وخبراء الدول على مستوى الفساد في القطاع العام. حيث يتم قياس الفساد وفق مقياس يبدأ من صفر (الأكثر فسادًا) إلى مائة (الأقل فسادًا).
وفيما يلي الخطوات التي سيتم اتباعها لاحتساب مؤشر مدركات الفساد:

1. **تحديد مصادر البيانات**: يجب بالنسبة لكل مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد، استيفاء المعايير الواردة فيما يلي ليكون مؤهلاً لأن يتم اعتباره مصدراً مقبولاً:
   - أن يقيس المصدر من حيث الكمّ مدركات الفساد في القطاع العام.
   - أن يكون قائماً على منهجية موثوقة وسليمة، يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
   - أن يتم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسة ذات مصداقية وأن يكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.
   - أن يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.

ويتم احتساب مؤشر مدركات الفساد للعام 2013 باستخدام 13 مصدراً مختلفاً للبيانات من 12 مؤسسة مستقلة تعمل على تسجيل مدركات الفساد خلال فترة العامين الماضيين.

2. **توحيد مصارد البيانات** على مقياس للدرجات يترواح بين 0-100، حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

3. **احتساب المعدل**: لكي يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد.

☐ **يشمل الاستطلاع الفئات التالية :**

1) خبراء محليين ودوليين.
2) رجال الأعمال

☐ **المصادر التي استخدمت في تقييم دولة الكويت عددها خمسة وهي:**

- Bertelsmann Foundation - Transformation Index – BF (BTI).
- Political Risk Services - Country Risk Guide (ICRG).
- World Economic Forum - Executive Opinion Survey (WEF).
- Economist Intelligence Unit - Country Risk Assessment (EIU).
- Global Insight - Country Risk Ratings (GI).

☐ **تم توجيه الأسئلة حول ما يلي:**

1) مدى وجود الشفافية في الإجراءات و المساءلة للمتجاوزين.
2) إمكانية عموم الناس من مساءلة المسئولين بشأن استخدام الأموال العامة، ووجود إجراءات شفافة وواضحة تحكم استخدامها.
3) الفساد في القطاع العام وتشمل فساد المسئولين وموظفي الخدمة المدنية والسياسيين.
4) سوء استخدام المناصب العامة.
5) مدى وجود عقوبات رادعة للمتجاوزين وهل تم معاقبة المسئولين المتجاوزين؟
6) الانتهاكات وإساءة استخدام الموارد العامة للمصالح الخاصة.
7) هل هناك أموال مختلسة من الوزراء والموظفون العموميون لأغراض سياسية.
8) البيروقراطية المفرطة.
9) مبادرات وجهود الحكومة في مكافحة الفساد والإنجازات المتحققة.
10) مدى قدرة الحكومة في تنفيذ احكام الجزاء وحصر الفساد.
11) مدى الفساد الذي تمارسه الحكومات كما يدركه الجمهور وكما ورد في وسائل الإعلام. فضلا عن تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد.
12) احتمالات التعامل مع مسئولين فاسدين من الرشاوى الصغيرة إلى الفساد السياسي الكبير.
13) مدى كفاءة أداء الدولة.
14) الرشوة والفساد موجود / غير موجود؟
15) مشكلة الفساد في القطاع العام إلى أي درجة ترى؟
16) دفع مبالغ إضافية غير موثقة أو رشوة متعلقة بـ:
    - تراخيص الاستيراد والتصدير .
    - المرافق العامة .
    - جمع الضرائب .
    - العقود العامة.
17) مدى توفر نظام قضائي مستقل وتشريعات تكفل مقاضاة الانتهاكات التي يقوم بها الوزراء والموظفون العموميون.
18) فساد الجهات الرقابية (الجهاز الأعلى للرقابة، هيئات التفتيش، الشرطة، الجيش، الجمارك، المحاكم).
19) مواقف القادة السياسيين في مواضيع الفساد.
20) الفساد في النظام السياسي، و الإطار المؤسسي للدولة.
21) إتاحة المعلومات للمجتمع المدني.

ترتيب دول العالم

Country Rank الترتيب	Country / Territory	CPI 2013 Score الدرجة
1	Denmark	91
1	New Zealand	91
3	Finland	89
3	Sweden	89
5	Norway	86
5	Singapore	86
7	Switzerland	85
8	Netherlands	83
9	Australia	81
9	Canada	81
11	Luxembourg	80
12	Germany	78
12	Iceland	78
14	United Kingdom	76
15	Barbados	75
15	Belgium	75
15	Hong Kong	75
18	Japan	74
19	United States	73
19	Uruguay	73
21	Ireland	72
22	Bahamas	71
22	Chile	71
22	France	71
22	Saint Lucia	71
26	Austria	69
26	United Arab Emirates	69
28	Estonia	68
28	Qatar	68
30	Botswana	64
31	Bhutan	63
31	Cyprus	63
33	Portugal	62
33	Puerto Rico	62
33	Saint Vincent and the Grenadines	62
36	Israel	61
36	Taiwan	61
38	Brunei	60
38	Poland	60
40	Spain	59

41	Cape Verde	58
41	Dominica	58
43	Lithuania	57
43	Slovenia	57
45	Malta	56
46	Korea (South)	55
47	Hungary	54
47	Seychelles	54
49	Costa Rica	53
49	Latvia	53
49	Rwanda	53
52	Mauritius	52
53	Malaysia	50
53	Turkey	50
55	Georgia	49
55	Lesotho	49
57	Bahrain	48
57	Croatia	48
57	Czech Republic	48
57	Namibia	48
61	Oman	47
61	Slovakia	47
63	Cuba	46
63	Ghana	46
63	Saudi Arabia	46
66	Jordan	45
67	Macedonia	44
67	Montenegro	44
69	Italy	43
69	**Kuwait**	**43**
69	Romania	43
72	Bosnia and Herzegovina	42
72	Brazil	42
72	Sao Tome and Principe	42
72	Serbia	42
72	South Africa	42
77	Bulgaria	41
77	Senegal	41
77	Tunisia	41
80	China	40
80	Greece	40
82	Swaziland	39
83	Burkina Faso	38
83	El Salvador	38
83	Jamaica	38

83	Liberia	38
83	Mongolia	38
83	Peru	38
83	Trinidad and Tobago	38
83	Zambia	38
91	Malawi	37
91	Morocco	37
91	Sri Lanka	37
94	Algeria	36
94	Armenia	36
94	Benin	36
94	Colombia	36
94	Djibouti	36
94	India	36
94	Philippines	36
94	Suriname	36
102	Ecuador	35
102	Moldova	35
102	Panama	35
102	Thailand	35
106	Argentina	34
106	Bolivia	34
106	Gabon	34
106	Mexico	34
106	Niger	34
111	Ethiopia	33
111	Kosovo	33
111	Tanzania	33
114	Egypt	32
114	Indonesia	32
116	Albania	31
116	Nepal	31
116	Vietnam	31
119	Mauritania	30
119	Mozambique	30
119	Sierra Leone	30
119	Timor-Leste	30
123	Belarus	29
123	Dominican Republic	29
123	Guatemala	29
123	Togo	29
127	Azerbaijan	28
127	Comoros	28
127	Gambia	28
127	Lebanon	28

127	Madagascar	28
127	Mali	28
127	Nicaragua	28
127	Pakistan	28
127	Russia	28
136	Bangladesh	27
136	Côte d´Ivoire	27
136	Guyana	27
136	Kenya	27
140	Honduras	26
140	Kazakhstan	26
140	Laos	26
140	Uganda	26
144	Cameroon	25
144	Central African Republic	25
144	Iran	25
144	Nigeria	25
144	Papua New Guinea	25
144	Ukraine	25
150	Guinea	24
150	Kyrgyzstan	24
150	Paraguay	24
153	Angola	23
154	Congo Republic	22
154	Democratic Republic of the Congo	22
154	Tajikistan	22
157	Burundi	21
157	Myanmar	21
157	Zimbabwe	21
160	Cambodia	20
160	Eritrea	20
160	Venezuela	20
163	Chad	19
163	Equatorial Guinea	19
163	Guinea-Bissau	19
163	Haiti	19
167	Yemen	18
168	Syria	17
168	Turkmenistan	17
168	Uzbekistan	17
171	Iraq	16
172	Libya	15
173	South Sudan	14
174	Sudan	11
175	Afghanistan	8

175	Korea (North)	8
175	Somalia	8